

الإدعاءات بانها تحريض لسكان الجليل مضيفا :
« لم يذكروا الجليل طيلة ٢٦ عاما ، ماذا حدث
نجاة » (يديعوت احرونوت ، ٧٥/١/١٧) . وكان
هذان النائبان قد قدما مذكرة اخرى تتهم مديرية
عقارات اسرائيل بالقيام باعمال بمليين الليرات ،
في معاليه هادوميم ، بدون موافقة الحكومة . ورشم
ان الخلافات حول الاستيطان في معاليه هادوميم
لا تزال مستمرة ، فان الجولات التي تمت حتى
الان اسفرت عن نجاح معين لمؤيدي الاستيطان .

ومن جهة اخرى اخذت تتبلور في اسرائيل ،
نتيجة لهذه السياسة الاستيطانية ، « هويات
اقليمية » تطالب كل منها باعطاء الاولوية لتطوير
منطقتها . وقد وصل الامر الى حد تقديم النائيب
الياهو مويال - من المراح - اقتراحا لجدول
اعمال الكنيست يطلب فيه تشكيل لجنة برئاسة
رئيس الحكومة ، لاعادة توزيع السكان . وحذر
مويال من « الهوية الاقليمية » التي اخذت تبرز
تبعاً للتقسيم الجغرافي وتوزيع السكان (را ،
٧٥/٢/١١) .

النشاط الاستيطاني مستمر

ان الخلافات التي اشرنا لها لا تعني ان الحكومة
مقصرة في مجال الاستيطان ، بل على العكس
من ذلك ، اذ انها تقوم منذ بضعة اشهر بنشاط
استيطاني واسع ، خاصة في المناطق التي تعلن
باستمرار انها لن تنسحب منها ، ضمن اي تسوية
يمكن التوصل اليها . وتضم هذه المناطق قطاع
غزة ومشارف رفح وشريطا من الارض من سيناء
يمتد بمحاذاة حدود فلسطين - مصر الدولية وعلى
الساحل الشرقي من سيناء ، الذي يطل على خليج
العقبة ، حتى يصل الى شرم الشيخ ، بالاضافة
الى الجولان ، او تقسم منه على الاقل ، وجزء من
الضفة الغربية في منطقة الانغوار ، وهو جزء يمتد
بمحاذاة نهر الاردن ، ويحيط بمدينة الخليل ايضا .
وهذا بالاضافة الى القدس وضواحيها التي ضمت
الى اسرائيل منذ ١٩٦٧ . وهناك محاولات لتوسيع
تلك الرقعة من الارض .

من الواضح ان حكومة اسرائيل ، باصرارها
على دعم الاستيطان في المناطق المحتلة ، تسعى
الى تقوية السيطرة الاسرائيلية والصهيونية على
تلك المناطق من جهة ، وتأمل بان تبعد بذلك عن

بالعمل . وقد ايد القرار كل من رابين والوزراء
بيريس ، غليلي ، اوزن ، التون ، بورغ ، برعام ،
هيلل ، حزاني ، يلدن ويعقوبي . ويؤكد القرار
الجديد القرارات السابقة التي تنص على « القيام
بالاعمال اللازمة لتطوير المنطقة » ، وذلك بعد ان
خصص مبلغ عشرة ملايين ليرة من ميزانية سنة
١٩٧٥ لهذا الغرض . وتم الاتفاق ايضا على ان
تشرف على هذا العمل ، حتى اول نيسان ١٩٧٥ ،
مديرية عقارات اسرائيل ، بميزانية قدرها ٣ -
ملايين ليرة ، ثم تنتقل مسؤولية التنفيذ الى وزارة
التجارة والصناعة ، ومنها الى وزارة الاسكان
(يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/١٧) .

استمرار الخلافات العميقة في المراح

لم تقتصر الخلافات حول بناء المساكن للمائلات
في الخان الاحمر على الوزراء الاسرائيليين فقط ،
اذ انها وصلت ايضا الى كتلة التجمع (المراح)
في الكنيست ، حيث قام نائبان من تلك الكتلة
- وربما لأول مرة في تاريخ الكنيست - بتقديم
اقتراحين لجدول الاعمال ، حول هذه المسألة
يناقض كل منهما الآخر . وقد قدم الاقتراح الاول ،
المؤيد للاستيطان ، النائب مردخاي بن - بورات
(رافي سابقا) ، بينما قدم الاقتراح الثاني ،
المعارض للاستيطان ، النائب يهودا يودين (ميام)
(معاريف ، ٧٥/٣/٤) . كما ولا تزال المطالبة
بوقف العمل في تلك المنطقة وتوجيه الجهود الى
مناطق اخرى مستمرة ، فقد قدم النائب يوسسي
سريد مذكرة ، باسمه وباسم زميله في ميام ، دوف
زاخين ، الى رئيس الحكومة بشأن معاليه هادوميم ،
اعربا فيها عن قلقها الشديد من التطور السريع
لقضية معاليه هادوميم ، مدعين بان الامر يناقض
توطين الجليل وتقويته وتصنيعه تناقضا خطيرا .
كذلك اشاروا الى ثلاثة مصانع على الاقل ، كان
من المفترض ان تنام في كريات شمونه ، وسيتم
نقلها الى معاليه هادوميم ، وطلبا عدم المصادقة
على مبالغ اخرى لدمم الاستيطان في تلك المنطقة .
وجاء في المذكرة ايضا قول النائبين : « لن نتوقف
عن نضالنا الجماهيري ، ومعنا رؤساء البلديات
والمدن الذين يؤيدون موقفنا ، الى ان يتضح بما
لا يدع مجالاً للشك بان الجليل ، وليس اي منطقة
اخرى ، هو الذي يقف على رأس سلم الاولويات
في التطوير » . وقد وصف الوزير غليلي هذه